فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف
فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي الظاهر
ان الحذف غالب لا واجب واجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر
المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد
الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من
هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبر اذ لا
يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من
كل وجه فان لم يكن الواو للمصاحبة نصا اي ظهورا بان
لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم
كزيد وعمرو متباعدان او للمصاحبة لا نصا اي ظهورا
كما في بيت الشعر ومثاله لان ظهور المعية فيهما من مادة الخبر
واما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية
لان الظاهرة فيها يصح الاكتفا بها في افادة المعية كما
قاله الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت اي معه لم يكن
كافيا وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم
لم يجب الحذف بل يجوز انه دل الدليل عليه يشعب كمذهب
اي يفرق مستغن عن تقدير خبر الخ رد بانه كون الواو
بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها الان مع ظرف يصلح
للاخبار به بخلاف الواو ذكريا وقيل حال اي مفردة
او جملة او ظرف مثال الثالث ضربي زيدا مع عصيانه
على جعله حالا من ضمير زيد لا يصلح خبرا اي بحسب
ذاتها كالمثال الاول او قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا
قال الشيخ اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المعتقد فاندفع
الاعتراض بان المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية واعرض

بانه الداعي

الداعي المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسببا
على وجه المجاز واجيب بان المراد لا يصلح على وجه الحقيقة وقد
يقال لا حجر في المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع
الحال على الخبرية المجازية الا انه يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب
قصد المتكلم والحاصل ان المثال الاول لا تصلح الحال فيه
للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم
فاعرف ذلك عن الذي خبره قد اضمرا اي وان صلحت
ان تكون خبرا عن غيره فليعمم الشرط انه لا تصلح للخبرية
اصلا فلهذا قال عن الذي الخ فالقصد منه الاشارة الى ما ذكر
لا الى كون ~~المبتدا~~ مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال (الخبر منه)
لان المعنى وجد فالخبر وجوبا قبل حال وقوله قد اضمرا اي
قدر مصدر اي صريح لا مؤول لا عند جمهور البصريين
ومذهب قوم انه لا فرق نحو ان ضربت زيدا قائما
في اسم اي ظاهر كالعبد والحق في المثالين او مضمر كاياه في
قولك العبد ضربي اياه مسيئا وظاهر عبارته عدم
اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر
كلام الرضي اشتراطها حيث قال وبكونه المصدر مضافا
للفاعل او للمفعول او لهما الا انه يقال قصده التعميم في الاضافة
لا اشتراطها وقوله او لهما اي كما في نفار زيدا او مقفار [illegible]
ففي بعض حواشي الجامي انه نا في محل رفع ونصبه باعتبار
الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الاضافة والجمهور
على انه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيدا
المشدنية قايما والشذري السويقي كلها ملتوتا الفلتية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)